

دراسة تحليلية نقدية للبنوك والمؤسسات الافتراضية

الدكتور عبد الله مايو
جامعة ورقلة ، الجزائر

الدكتور عبد الحق بوقفة
جامعة الوادي ، الجزائر

An analytical study of cash to banks and institutions default

ملخص :

إن التطور السريع للتكنولوجيا وظهور الشبكات الداخلية والخارجية أدى إلى محاولة إدراجهما في جل المجالات ومنها المجال الاقتصادي فظهرت التجارة الإلكترونية والتي تعتبر قفزة عملاقة نحو استعمال التكنولوجيا في المجال الاقتصادي ومن خلال هذا التطور وجب على المؤسسات المالية مواكبة هذا التطور . وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية . وهذا ما أدى بنا للوصول إلى مفهوم البنوك والمؤسسات الافتراضية والتي ستكون محور بحثنا هذا

Abstract:

The rapid evolution of technology and the emergence of internal and external networks has led to an attempt to incorporate them in almost all fields, including the economic field showed the e-commerce, which is a giant leap towards the use of technology in the economic field and through this development shall be on financial institutions keeping up with this development. As well as the same for Economic Foundation. This has led us to arrive at the concept of virtual banks and institutions that will be the focus of our research

Key words: virtual banks, virtual enterprises, e-marketing, e-money.

تمهيد:

من أهم المؤسسات المالية التي تعتبر أحد أمكنة التقاء العرض من الأموال والطلب عليها البنوك ، والتي حاولت مواكبة التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال الإكتشافات الجديدة إلى ميدان عملها ونتاجا لهذا التطور ظهرت ما تسمى بالبنوك الافتراضية في حين أنه حدث نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية والتي تحولت إلى مؤسسات افتراضية من خلال إدخالها التكنولوجيا الجديدة والتي وجدت إمكانية مساهمتها في خلق ميزة تنافسية لأنها تعتمد على القدرات الفكرية أكثر منها قدرات مادية و سنحاول في هذا البحث التطرق إلى كل منهما نقصد بذلك البنوك والمؤسسات الافتراضية .

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى قسمين :

حيث تطرق القسم الأول إلى البنوك الافتراضية وذلك من خلال التمهيد لها و أخذ نبذة تاريخية مختصرة عنها والتطرق إلى بعض الأمثلة عن واقع البنوك الافتراضية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا وبعض الدول العربية لنختم في الأخير بالتطور في شكل البنك الافتراضي والمخاطر التي تواجهه وتواجه الدول التي تستضيفه .

أما القسم الجزء الثاني فيهتم بالمؤسسات الافتراضية وذلك من خلال التطرق إلى بعض التعاريف و الفروقات بينها وبين المؤسسات التقليدية بالإضافة إلى إستعمالات المؤسسة للأنترنات وكذلك بعض طرق السداد المتوفرة لنختم بعنصر مهم وهو قياس النشاط الافتراضي وعلاقته بالميزة التنافسية .

1- البنوك الافتراضية

إن للبنوك أهمية كبيرة في سير النظام الإقتصادي لأنها تعتبر وسيط تعامل بين عدة أطراف ويقوم عمل هذه البنوك على فتح حسابات لشركائها الإقتصاديين مؤسسات أو أفراد و الذين يضعون أموالهم في هذه البنوك مقابل فوائد كما أن هذه البنوك تقوم بمنح قروض لهؤلاء مقابل فوائد أيضا بالإضافة إلى غيرها من الخدمات المقدمة في إطار ذلك من معرفة حساباتهم والحفاظ على أموالهم و تسهيلات مصرفية أخرى .

1.1 لمحة تاريخية عن نشأة البنوك :

من خلال دراستنا في المراحل السابقة يمكن أن نقول أن الحديث عن نشأة البنوك و تطورها من الناحية التاريخية يعود أساسا إلى المراحل الأولى لظهور العمليات المصرفية في عهد بابل في العراق ثم بعد ذلك ظهرت عند الإغريق و كل ذلك قبل الميلاد . أما بالنسبة لفكرة المتاجرة بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى وذلك في شكل ما أستخدم عليه بالصيارفة و الصرافون . أما البنوك في شكلها الحالي فظهرت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر و كان ذلك نتيجة تطور المدن الإيطالية في مجال التجارة و قيام الحروب الصليبية التي كانت تتطلب نفقات كبيرة وذلك قصد تمويل متطلبات تلك الحروب . لذلك فإننا عندما نريد أن نتكلم عن البنوك و مجموع أعمالها فإننا نستطيع القول أنه كان يجب على هذه الدول إيجاد مؤسسات تهتم بتوزيع وتوظيف الموارد تحت

بصورة عقلانية ومضمونة وأحسن المؤسسات التي يمكن الإعتماد عليها في ذلك البنوك والتي أصبحت بمثابة الوسيط بين الممولين من جهة والمستثمرين و رجال الأعمال من الجهة الأخرى وتختلف هذه البنوك باختلاف طبيعتها و وظائفها الأساسية فنجد مثلا البنوك المركزية ، البنوك التجارية ، البنوك ذات الطابع الدول ، البنوك المتخصصة . . الخ مع العلم أن البنوك التجارية هي الإسبق في النشأة عن غيرها من البنوك. ثم تطورت أشكال هذه البنوك و الخدمات التي تقدمها مع تطور الإقتصاديات وكذلك لتطور التكنولوجي فظهرت البنوك الإفتراضية مع ظهور التجارة الإلكترونية . أنظر الجدول رقم (01)

2.1 مقومات العلاقة بين البنوك و المؤسسات الإقتصادية والأفراد :

تقوم العلاقة بين البنوك و المؤسسات الإقتصادية و كذلك الأفراد على عدة شروط نوردتها فيما يلي :¹

- قيام علاقة المديونية بين الدائن والمدين بمعنى إتمام عملية الدين بعد توفر الثقة المطلوبة ؛
- أن يكون الدين في صورة نقدية ، لأن النقود هي أداة الإئتمان ، و الإئتمان لا يوجد عادة ألا في صورة نقدية ؛
- توفر الفاصل الزمني بين وقوع الدين و الوفاء به ، بحيث لا يتحقق الإئتمان بدون أجل زمني ؛
- تواجد عنصر المخاطرة ، حيث أن قيام الدائن بمنح الدين للمدين مع الإنتظار و لفترة السداد يترتب عليه إحتمال عدم دفع الدين ، مما يشكل خطرا للدائن ، و لهذا فإن فائدة الدين تمثل العائد المقابل لتحمل المخاطرة .

و قد حاولت البنوك مواكبة التطورات الإقتصادية و التكنولوجية قصد تسهيل العمليات التي تقوم بها و جلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين بالإضافة إلى ذلك تزويد المتعاملين بشبكة معلومات يمكن لهم من خلالها معرفة كل المعلومات التي تخص حساباتهم و كذلك نفس الشيء بالنسبة للخدمات البنكية المتوفرة و معلومات متعددة أخرى . فحاولت البنوك بعث علاقات جديدة بينها وبين التكنولوجيات المعلوماتية و طورت من خلال ذلك هيكلها التنظيمي كما طورت أساليب وطرق رقابتها و كل ذلك من أجل دخول السوق المصرفية بأحسن قوة تنافسية . وكسب مكانة جيدة بين مثيلاتها . وقد خصصت البنوك أموالا ضخمة من أجل مواكبة هذا التطور و إقتناء التكنولوجيات الجديدة و تطبيقها في ميدان عمله وتعاملاتها بالرغم من هذه الأموال المستثمرة تكلف البنوك في بداية الأمر أموالا طائلة . فظهرت المعاملات المصرفية الإلكترونية بشكل سريع حيث كانت في البداية التعاملات تتم عن طريق آلات الصرف الأوتوماتيكية و المعاملات الهاتفية التي تطورت مع تطور الخدمات البنكية و جاءت للرد على إستفسارات و أسئلة المتعاملين معها و تتم بشكل يومي أي 24 ساعة / 24 ساعة طوال العام وذلك قصد تجنب الإزدحام و الطوابير و التقليل من وقت و تكلفة عملية التعامل .

وتتم المعاملات الهاتفية لعدة أهداف منها إمكانية إستعماله مع رقم سري لكل متعامل في تحويل مبلغ من حساب إلى حساب أو سداد فواتير الغاز أو الكهرباء و المعاملات الإقتصادية الأخرى وكذلك خدمة التفاوض للحصول على القروض و بمرور الوقت تطورت العملية المصرفية لتدخل عالم شبكة الأنترنت حيث يتحقق من خلالها العديد من المزايا والتي تساهم في تسهيل العمليات المصرفية و التقليل من الجهد و الوقت و التكلفة مقارنة

بإجراء أي عملية مصرفية بالطرق التقليدية و توفر هذه الخدمة العمل يوميا وبدون توقف حيث تتم العملية بدون التعامل المباشر بين العملاء والموظفين في البنك حيث عمدت الكثير من هذه البنوك إلى إستعمال هذه الوسيلة وخلق خدمات أخرى قصد مواكبة التكنولوجيات الحديثة وإستعمالها المتعددة خاصة بالنسبة للتجارة الإلكترونية حيث يمكن لكل عميل إيداع الأموال ومعرفة كشف حسابه و تقديم طلبات القروض . و إمكانية التحويل بين الحسابات و طلبات دفاتر الشيكات بالإضافة إلى معرفة أسعار العملات

3.1 مجالات التحديث في العلاقات المصرفية مع العملاء :

كما قلنا سابقا فإن البنوك حاولت تحسين و تطوير خدماتها قصد ضمان علاقة جيدة مع عملاءها

و ضمان ولأهم ومن أهم المجالات التي دخلتها البنوك قصد تحديث هذه العلاقة التي بينها وبين عملائها نذكر ما يلي :²

- تحسين أسلوب توصيل وتقديم الخدمة المصرفية مثال ذلك الخدمات التليفونية و الأنترنات و إستخدام كابل التلفزيون مما قلل من تكلفة المعاملات ؛
- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة للمستثمرين و المقترضين ساعدت على تلبية رغبات المتعاملين فوريا و بدقة ؛
- بناء نظام معلومات للمتعاملين **Customer Information System** ؛
- تحقيق تكامل بين نظام معلومات الفروع و نظام معلومات المركز الرئيسي للبنك ؛
- تقليل التعامل مع الوسطاء الماليين (مثل السمسرة ، و فروع البنوك) .لتوفير التعامل الفوري المباشر للعميل مع البنك.

4.1 أهداف البنوك الافتراضية :

تهدف البنوك من خلال إستعمال التكنولوجيات الإلكترونية الجديدة إلى تسهيل عملية فصل و تقسيم العملاء إلى مجموعات حسب أهميتهم و تقديم الخدمات لهم كل حسب فئته و حاجته وكذلك الخروج من العمليات التقليدية التي تتطلب وقت و جهد و تكاليف كبيرة بالإضافة إلى ذلك فإنها تهدف إلى محاولة تسهيل والإتاحة للعميل إمكانية الإختيار بين الخدمات البنكية المختلفة ، حيث أنه من خلال التعامل في الأنترنات يكون العميل أمام صورة لكل البنوك بمختلف خدماتها ويستطيع بذلك المفاضلة بينها و إختيار الخدمة الأحسن و التي تكون ملائمة له كما أن البنوك التي تتعامل بهذه التكنولوجيا تقدم الخدمات الأكثر كفاءة و بأقل تكلفة كما قلنا (حيث أن العملية التي تتم بحوالي **100 فرنك** عند إستعمال الوسائل التقليدية تنخفض تكلفتها إلى حوالي **50 فرنك** إذا تمت العملية عبر الهاتف في حين إذا تمت العملية عبر الأنترنات فإنها لا تكلف سوى من **1** إلى **3 فرنك**) .³

5.1 الخدمات التي تقدمها البنوك الافتراضية :

تقدم البنوك الافتراضية العديد من الخدمات لعملائها حيث أنها تقوم بتوفير المعلومات للمتعاملين معها و بشكل دوري ومباشر و بصورة سريعة سواء كان هذا المتعامل مستثمرا أو فردا و كذلك إجراء التعاملات مع

مختلف البنوك الأخرى المحلية أو الدولية بالإضافة إلى كل ذلك فإنها تقوم بالعمليات المصرفية التقليدية و لكن بشكل سريع مثل كشف الحساب و تقديم طلبات القروض ...الخ.

6.1 تجارب دولية للبنوك الافتراضية.

أ. البنوك الافتراضية في الولايات المتحدة الأمريكية : 4

إن البنوك الكبيرة هي التي تتسابق على إستعمال التكنولوجيا المعلوماتية و بالأخص الأنترنت حيث أنه في منتصف عام 2001 كان هناك 44 في المائة من البنوك الأمريكية لديها مواقع للعمليات المصرفية في الأنترنت و تقدم هذه البنوك خدمات مثل طلبات الحصول على قروض و رغم ذلك فإن القليل من الأفراد الذين كانوا يستعملون هذه الخدمات .

و يعتبر نت بنك الذي يحتوي على مكتب واحد و 23 موظفا و يمارس نشاطه في أكثر من 50 ولاية أمريكية و دول مجاورة . و يعتبر من البنوك التي تعتمد في معاملاتها على الأنترنت حيث أن جميع معاملاتها المصرفية تتم بشكل إلكتروني فهي لا تقوم بأي تعامل بالطرق التقليدية و من الخدمات التي توفرها أنه بإمكان عملائها فتح الحسابات الجارية و الحصول على القروض عبر الأنترنت و توفر خدمات أخرى مثل الإعلانات المخصصة للخدمات المصرفية الإلكترونية المتوفرة و كشف حساب العملاء و تسديد الفواتير إلكترونيا بالإضافة إلى تحويل الأموال من حساب إلى آخر .

ب. البنوك الافتراضية في أوروبا و آسيا : 5

لقد أحصت فرنسا ما يقارب 200 موقع إلكتروني للبنوك مقسمين على 1.7 مليون متعامل . أما في كل من النمسا و كوريا و سنغافورة و أسبانيا و سويسرا و البلدان الإسكندنافية فإن هذا النوع من البنوك منتشر بشكل واسع حيث يعتبر أزيد من 75 ٪ من البنوك تقدم الخدمات الإلكترونية بالإضافة إلى كل ذلك فإن ثلث عملاء البنوك في كل من فنلندا و السويد يستخدمون المعاملات المصرفية الإلكترونية . حيث بدأ عمل البنوك الافتراضية في دولة التشيك منذ عام 1998م ، ثم جاء دور دولة السويد عام 1999م ، ونفس الشيء حدث في أستراليا وذلك كان نتاجا للتعاون بين بنك الكومونولث وشركة فودا فون العالمية.

ج. البنوك الافتراضية في الدول العربية :

تعتبر دول الخليج و مصر من الدول العربية التي إنتهجت هذه الطريقة في المعاملات المصرفية لكن بالرغم من ذلك فإن الأمر لا يزال في بدايته في الدول العربية الأخرى و التي يمكن لها إستعمال البنوك الافتراضية كوسيلة بديلة بالإضافة إلى عملية إصلاح البنوك التقليدية التي كلفتها كثيرا . و مثالنا على البنوك الافتراضية في الدول العربية ما حدث في مصر حيث أنشأت شركة بنوك مصر و التي تحتوي على 12 بنك و تهدف إلى تسوية المدفوعات الإلكترونية و نشر المعلومات المصرفية . إن بدأ عمل البنوك الافتراضية في بعض الدول العربية مثل: مصر وبعض دول الخليج العربي؛ راجع لإمتلاك هذه الدول لبنية تحتية كبيرة و جيدة من حيث شبكة الاتصالات والتجهيزات التقنية والتكنولوجية الحديثة في البنوك، ولكن السبب الذي يبقى عائقا و أمرا في غاية الأهمية ويجب مراعاته و الذي أثر في تطور البنوك الافتراضية في الدول العربية هو عدم إقتناع هذه الدول العربية ومجموع

بنوكها وعدم مواكبة هذا التطور التكنولوجي والتكنولوجيات الجديدة وما يترتب عليها من متغيرات، حيث أنها لم تستطع أن تتعامل معها بفاعلية لذا فإنه وجب عليها في ما إذا أرادت أن تواكب ما يسمى الثورة المعلوماتية أن تحاول تكييف قوانينها وتشريعاتها بما يناسب هذه التطور الحاصل و تحاول الحصول على هذه التكنولوجيات الحديثة ولا تبقى في وضعية المتفرض.

7.1 خصائص المعاملات المصرفية الافتراضية :

توجد العديد من الخصائص للخدمات التي تقدمها البنوك الافتراضية نذكر منها :⁶

- أنها خدمات تتم عن بعد وبدون إتصال مباشر بين أطراف الخدمة ؛
- أنها خدمات عبر الحدود لا تعرف قيودا جغرافية ؛
- أنها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية وهذا ما يطرح عددا من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الإثبات .

8.1 طرق المعاملات المصرفية الافتراضية :

وتتم المعاملات المصرفية الافتراضية بعدة طرق نذكر منها :⁷

- خدمات الصيرفة التلفونية . **Téléphone Banking Services** ؛
- التليفون الذكي ، **Smart Téléphone** . و الذي يوضح على الشاشة إجابات العميل عن أسئلته ؛
- التفاعل التلفزيوني . **Interactive TV** . حيث يتم إستقبال معلومات البنك عن طريق كابل موصول بالتلفزيون وتظهر معلومات العميل على الشاشة ؛
- الإتصال بين حاسب العميل وحاسب البنك ؛
- الإتصال بين حاسب العميل وبين شبكة حواسيب البنك ؛
- الإتصال عن طريق الأنترنت .

9.1 المخاطر التي تواجه البنوك الافتراضية و الدول التي تستضيفها :

بالرغم من الإيجابيات التي توفرها المعاملات المصرفية الإلكترونية من تخفيض التكاليف و الجهود و الوقت فإن هناك مخاطر كبيرة يمكن أن تواجه الدول في التحكم في هذه البنوك حيث أنه يمكن لهذه البنوك التهرب من الرقابة و التنظيم حيث أن تعاملات هذه البنوك قد تتعدى حدود هذه الدول و يمكن لكل دولة حماية نفسها من خلال فرض الحصول على ترخيص للإنطلاق في العمل و الموافقة على تعاملاتها . فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية و في جل بلدان الأوروبية تفرض على البنوك إنشاء فرع مرخص له في هذه البلدان إن أراد العمل فيها بالإضافة إلى ذلك فإن على السلطات في تلك الدولة وضع مبادئ تلتزم بها البنوك في تعاملاتها .

بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد مخاطر قانونية يمكن أن تواجه هذه البنوك من خلال إختلاف هذه القوانين حيث أن توسع عمل هذه البنوك يتم بشكل سريع إذا تمت العملية بطريقة إلكترونية مقارنة بالطرق التقليدية . إلا أن عدم معرفة البنوك بقوانين الدول التي ستوسع فيها نشاطها يمكن أن يكون عائقا لها وخطرا على الدولة

المستضيفة . لذلك وجب على البنوك معرفة قوانين كل دولة قبل بدأ العمل فيها لأنها قد تنتهك قوانينها مثل قانون حماية المستهلك و المتعلق بالمعلومات الخاصة به .

بالإضافة إلى كل ذلك فمن المشاكل التي يمكن أن تواجه هذه الدول عمليات غسل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير الشرعية حيث أن هذه البنوك توفر السرية للتعاملات وقد عمدت هذه الدول إلى فرض قوانين لمكافحة هذه الظاهرة مثل فرض تحديد العملاء و التحقق من هويتهم و كل معلوماتهم وذلك قبل فتح الحساب و بعد كل عملية . وقد ظهرت في الآونة الأخيرة مشكلة الدولة التي لها حق متابعة هذه الأموال الناتجة عن الأموال غير الشرعية و الحل يكمن في التنسيق و محاولة إيجاد توافق بين التشريعات و القوانين الدولية في حين أن إنتهاك السرية و الإضطرابات في توفير الخدمات يؤثر على سمعة البنك فإذا فقد العملاء الثقة في البنك فإنهم يتوجهون إلى بنوك أخرى لذلك قامت الكثير من الدول بوضع نظام رقابة على هذه البنوك خاصة لضمان سرية خصوصيات العملاء كما أن الإستخدام السيئ للخدمات من طرف العملاء يمكن أن يؤثر على سمعة البنوك لذلك تلجأ البنوك إلى توعية العملاء وتدريبهم على طرق و شروط التعامل الإلكتروني عن طريق الإعلانات و الترويج لخدماتها .

بالإضافة إلى كل ذلك فإن هذه المعاملات المصرفية الإلكترونية تلغي الحدود بين الدول ولا تجعل لها أهمية خاصة في مسألة إنتقال رؤوس الأموال وهذا ما يؤثر على السياسات النقدية المتبعة من طرف هذه الدول . وتتهرب هذه البنوك من تطبيق القوانين و التشريعات كما أن عملية هروب رؤوس الأموال تكون بشكل سريع حيث أنه في لحظة و بمجرد إستعمال الحاسوب يمكن نقل أموالا كبيرة إلى خارج الحدود مما لا يترك للدولة فرصة وضع سياسة مالية مستقرة بالإضافة إلى كل ذلك فإن إختلاف العملات و التعامل بهذه الطريقة يؤثر في أسعار صرفها كما أنه يمكن أن يكون هناك فقدان جزء من مهام البنك المركزي . إلا أن هذه المخاطر في حد ذاتها إذا وضعت في إطار قانوني فإنها من الممكن أن تتحول إلى إيجابيات وكما قلنا فإنه يمكن للبنوك الافتراضية أن تكون بديلا لإصلاح البنوك التقليدية خاصة في الدول النامية .

10.1 الصعوبات التي تواجهها البنوك الافتراضية :

تواجه البنوك الافتراضية العديد من الصعوبات والتي أثرت على سرعة إنتشارها حيث يعتبر سوء التنظيم و الإستعداد غير الجيد أحد العوائق الكبيرة التي تحول دون سرعة التحول إلى التعاملات الإلكترونية بالإضافة إلى صعوبة كسب ثقة العملاء بهذه التعاملات وما يحيط بها من أخطار كما أن إنتشار الأنترنات خاصة في الدول النامية لا يزال يتطور بشكل بطيء لا يسمح بنشر هذه الطريقة من التعاملات . كما أن البنوك يصعب عليها تحديث أنظمتها وسيران المعلومات بينها وبين المؤسسات والبنوك الأخرى وضمان عامل الأمن والسرية ويعتبر من أهم الأسباب والذي يعتبر من أهم عوامل تأخر إنتشار المعاملات المصرفية الإلكترونية .

11.1 مزايا وعيوب البنوك الافتراضية :

لا شك أن البنوك الافتراضية كباقي المؤسسات لتي تعتمد على التكنولوجيا الجديدة لها مزايا و عيوب كثيرة على البنوك نفسها و على الفرد أيضاً ، وتتلخص أهم هذه المزايا فيما يلي:

أ. مزايا البنوك الافتراضية :

• المزايا التي تتحقق للبنك:

أهم مزايا البنك الافتراضي هي التخفيض و بشكل كبير من التكاليف التي يتحملها البنك، حيث لا يبحث البنك عن أموال لتغطية تكاليف فتح فروع جديدة وعديدة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة؛ وذلك لتقديم خدماته إلى عدد كبير من العملاء والقضاء على الطوابير الكبيرة أمام المقر الرئيسي للبنك، وذلك لأن نظام البنك الافتراضي يوفر خدمات البنك المتنوعة إلى كل عميل حيثما كانوا في أي زمان ، كما يحقق هذا النظام توفير الوقت والجهد ، وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي انتشرت فيها هذه النوعية من البنوك قد قامت بنوكها الكبرى بإغلاق معظم فروعها بسبب اعتماد العملاء على الإنترنت وهذا النظام البنكي الجديد، (وأشهر مثال على ذلك ما حدث في بريطانيا بإغلاق أعداد كبيرة من فروعها بسبب هذا النظام البنكي الجديد، وهو ما أدى إلى غضب العاملين بالبنوك، وقد حذر "جون فالي" مدير شؤون الأنشطة المصرفية الصغيرة في بنك باركليز الشهير من أن هناك احتمالاً لإغلاق المزيد من الأفرع، وكان البنك قد قام بإغلاق 171 فرعاً خلال أبريل 2000م بسبب زيادة استخدام العملاء لنظام البنك المحمول عبر الإنترنت، حيث أصبح لدى بنك باركليز 1,3 مليون عميل يستخدمون هذا النظام في التعامل مع البنك).

• المزايا التي تتحقق للفرد:

أن نظام البنوك الافتراضية يجعل الفرد أكثر إرتياحا ، حيث أنه يوفر عليه تكاليف التنقل إلى مقر البنك والوقوف في طوابير طويلة قصد الحصول على الخدمة، كما يوفر له الوقت و يسمح له بالحصول على خدمات متميزة كسداد فواتير الكهرباء و الغاز وفواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها دون بذل جهد كبير مع إمكانية حصوله على خدمات أخرى م التي تناسب احتياجاته مثل سداد مستحقات وثيقة التأمين أو الحصول على مختلف القروض مثل القروض الإستثمارية وقروض شراء المنازل والسيارات ...الخ . وغيرها من الخدمات، كما أن هذا النظام يوفر ميزة يطلبها الكثير من العملاء و التي تتمثل في سرية الحسابات .

ب. عيوب البنوك الافتراضية: 8

رغم المزايا العديدة التي توفرها البنوك الافتراضية فإن البنوك الافتراضية بما تمتلكه من تكنولوجيا لها عيوب شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تستعمل التكنولوجيا الجديدة ، حيث يرى العديد من رجال الإقتصاد الخبراء أن من العيوب التي تنشأ جراء التعامل بنظام البنوك الافتراضية العيوب الناتجة عن إنتفاء عنصر الثقة وبشكل كبير في العلاقة التي تربط البنوك الافتراضية بالعملاء، وما يمكن أن ينجم عليها من عمليات تقديم القروض بدون ضمانات كافية، حيث أنه في العديد من المرات التي يتعرض فيها البنك التقليدي لعمليات نصب و إحتيال فما بالك بالبنوك الافتراضية . حيث إن الخدمات التي تقدمها البنوك الافتراضية بالتكنولوجيا الجديدة وخاصة عبر الإنترنت يكون من الصعب مراقبتها بشكل كافي ، بالإضافة إلى هذا العيب فهناك عيب آخر و الذي يؤثر على البنوك الافتراضية كما أنه بالموازاة مع ذلك يؤثر على الفرد أيضا . وهو

عيب أكبر حيث أنه يمكن أن يؤثر حتى على الاقتصاديات الوطنية ككل و هو حجم السيولة في الاقتصاد ، حيث إن الاعتماد على البنوك الافتراضية يسمح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله أو جزء منها مهما كان حجم هذه المبالغ بمجرد الضغط على زر الكمبيوتر أو التليفون من الدولة التي توجد فيها أمولا العميل إلى أي دولة أخرى . و العكس صحيح ، وفي هذه الحالة نكون قد أهملنا الدور أي يقوم به البنك المركزي من مراقبة حجم السيولة في هذه الحالة ، مما ينذر بإحتمال دخول الدولة في أزمة سيولة سواء كان التأثير بالزيادة أو النقصان الدولة .

ورغم هذه العيوب فإنه يوجد البعض من الاقتصاديين يرون أن هذا البنوك الافتراضية أخذ في الانتشار و التوسع وبشكل كبير في مختلف دول العالم وخاصة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية ...

2- المؤسسات الافتراضية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية بشكل عام تلك الوحدة الاقتصادية التي تهدف للحصول على مجموعة من الفوائد المختلفة ومن مصادر مختلفة متعددة و تقوم بإستغلال مجموعة من الموارد في نشاط إقتصادي معين (إنتاجي خاصة) بهدف تحقيق عائد وأرباح كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من العناصر إمتزجت بشكل أو بآخر وفق تركيبة معينة لتحقيق أهداف محددة وهذه العناصر هي الموارد البشرية ، الموارد المادية (تجهيزات الإنتاج ، البنيات) الموارد المالية (في شكل سيولة نقدية ، ودائع)

إن التطورات الاقتصادية التي تحدث في هذا العالم خاصة مع التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التطور و البحث عن الوسائل الجديدة للوصول بأحسن و أسرع طريقة إلى الأسواق و المستهلكين . فحاولت المؤسسة الاقتصادية إستغلال التكنولوجيات الجديدة بأكبر قدر ممكن فأهتمت بوظيفة البحث و التطوير و التي من مهام موظفيها متابعة الطرق الجديدة في الإنتاج و التطور الحاصل في وسائل الإنتاج وكذلك طرق التسويق بجميع مكوناته و التي تمكنها من أخذ ميزة تنافسية عن غيرها من المؤسسات فجاء مشروع المؤسسة الافتراضية و التي تبنى على أساس التقليل من الأفراد داخل الشركة و زيادة إستخدام العنصر التكنولوجي .

1.2 تعريف المؤسسة الافتراضية :

توجد العديد من التعريفات للمؤسسة الافتراضية نأخذ بعضها في ما يلي :

- (-) فحسب كوسيور " D . KOSIUR " فإن المؤسسة الافتراضية هي الوحدة المكونة من عاملين موزعين جغرافيا يتقاسمون العمل و يتصلون بوسائل إلكترونية مع القليل إذا وجد من الإتصال المباشر وجها لوجه .
- أما برناردبور " B . H . BOUR " فيرى أن المؤسسة الافتراضية هي التي تقوم بالأعمال في الفضاء السبراني « CYBER SPACE » حيث أن العاملين يتصلون بالوسائل الإلكترونية بما يجعل المؤسسة بدون حدود .⁹

إن الأفراد و المؤسسات التي تريد أن تنشئ مؤسسة افتراضية لا بد لها من إتباع خطوات معينة نوردها في ما يلي : 10

- حسن التخطيط المسبق للمشروع و عدم البدء بتسرع و طريقة عشوائية ؛
 - مراعاة قواعد البيع و الشراء على الشبكة الدولية التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي و القوانين المحلية ؛
 - دراسة السلعة التي سوف يبيعها الموقع أو يتعامل فيها من حيث دخولها و خروجها من دول العالم المختلفة .فبعض دول العالم تحظر إستيراد أو تصدير بعض السلع . ولا مانع من أن يحتوي الموقع على ملاحظة في مكان واضح تخلي مسؤولية صاحبه عن أي مشكلات تنشأ عن دخول السلعة المباعة لأي دولة ؛
 - دراسة الأسعار العالمية للسلعة أو السلع أو السلع التي سيتم التعامل فيها وذلك لتحديد مدى إمكانية المنافسة فيها؛
 - التعامل مع مواقع أقدم على الشبكة الدولية تكون ذات خبرة و يمكن الإستفادة منها ، و لا بد من البعد عن التقليد الذي يفقد الموقع تميزه و شخصيته المستقلة .
- إن الوسائل الإلكترونية تساهم في جعل التعامل بين كل من الشركة و العملاء و الموردين و كذلك المنافسين بصورة سهلة و سريعة حيث أن وجود المؤسسة الافتراضية و تكوينها يجب أن يكون بالتوافق مع توافر العديد من العناصر التي فرضتها البيئة التنافسية منها التفكير الإستراتيجي و الذي يجب توافره لنجاح المؤسسة و من مميزات هذه المؤسسة وخصائصها أنها لا تملك حدود جغرافية فهي منتشرة على قطاع جغرافي كبير لذلك لا يمكن التفريق بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة بالمعايير التقليدية .لأن أهم شيء هو سهولة التعاقد و التعامل بين الموردين و العملاء و المنافسين بالإضافة إلى كل ذلك فإن لديها مرونة تنظيمية أي أنها قابلة للتغير حسب الوضع الذي تجد نفسها فيه . في حين أن قدراتها تتمثل في الإمكانيات الذاتية و قدرات المنافسين و كذلك ولاء و خبرات الزبائن .. مع العلم أنها تعتبر أيضا شبكة تبادل للمعلومات بين المتعاملين فيما بينهم و بين المؤسسة و المنافسين لها في السوق و الموردين و الزبائن الخ . و كذلك بالنسبة للمؤسسة الافتراضية فإنها تستطيع أن تمتلك ميزة تنافسية بكل سهولة و كذلك لديها السهولة في ممارسة التغيير الإستراتيجي إن لزم الأمر .

2.2 الفرق بين المؤسسات التقليدية و المؤسسات الافتراضية :

هناك العديد من الفروقات بين المؤسسات التقليدية و المؤسسات الافتراضية منها ما يتعلق بالمساحة التي يتم فيها العمل حيث أنه في المؤسسة التقليدية المكان هو السوق و الافتراضية هي الفضاء السوقي بالإضافة إلى عنصر السرعة فإن مجموع أعمال المؤسسات التقليدية تتم ببطء عكس المؤسسات الافتراضية التي تتم أعمالها بسرعة في حين أن تنظيم المؤسسات التقليدية يأخذ بعين الإعتبار تقسيم المهام إلا أن المؤسسات الافتراضية يتماشى تنظيمها مع الوضعية في السوق أما القدرات فهي ذاتية بالنسبة للمؤسسة التقليدية وارجية بالنسبة

للمؤسسات الافتراضية أما المعلومات فنادرة في المؤسسات التقليدية و متوفرة ومعممة في المؤسسات الافتراضية . والجدول رقم (02) يبين لنا أهم المفاهيم و الممارسات للإقتراب من المؤسسة الافتراضية .

3.2 إستعمالات المؤسسات للأنترنات :

تستعمل المؤسسات الافتراضية الأنترنات في العديد من الأعمال مثل الإشهار ونشر قوائم بمنتجاتها و أنواعها وأسعارها و مميزاتا . بالإضافة إلى التعريف بمنتجاتها الجديدة و التسويق و الترويج لها و كذلك بعض طرق الإنتاج و جمع المعلومات من طرف الزبائن و تزويدهم بمعلومات أخرى . كما أنه يمكن لها أن تستعملها في تبادل الوثائق و البيانات مع كل المتعاملين في السوق حيث أن عملية التعامل تكون إما بواسطة البريد الإلكتروني و المواقع الإلكترونية و يمكن للمؤسسة تقييم أدائها عبر الأنترنات من خلال محاولة معرفة مدى إقتناع المستهلكين بمنتجاتها و كمية مبيعاتها و الإجابة على السؤال المطروح ما الذي يستفيدة الزبائن جراء إقتناء منتجاتها وهل شبكة توزيعها كافية لتغطية الطلبات التي تأتي عبر الأنترنات من حيث إتساع نطاق السوق .

4.2 فوائد المؤسسة الافتراضية من التعامل عبر الأنترنات :

هناك عدة فوائد للشركة الافتراضية من خلال تعاملها عبر الأنترنات أهمها خفض تكاليف الإتصال و تبادل المعلومات مما يؤثر على زيادة إنتاج الشركة بالإضافة إلى القدرات التنافسية التي تتضاعف عند التعامل عبر الأنترنات لكن يجب على المؤسسات ربط علاقات مميزة مع كل زبائناتها و مع مصادر التمويل كالبنوك الخ . كما يمكنها الإستفادة أيضا من الأرباح التي تجني وبشكل كبير .

5.2 العوامل التي تجلب الزبائن للمؤسسة الافتراضية :

و تتركز في ما يلي : ¹¹

- العلاقة المميزة بين العميل و المورد و التي تتمثل بالإلتزام و الإنضباط؛
- الخدمات متوفرة 24 سا / 24 سا والخدمات الخاصة بكل عميل ؛
- توفر السعر المرغوب فيه و المضبوط على أساس التكاليف و الموضوع على أساس تقسيم الزبائن إلى مجموعة من الأقسام .

أ. طرق السداد :

إن طرق السداد الشائعة و التي يمكن الإعتماد عليها هي نفسها الناتجة عن التجارة الإلكترونية.وهي السداد بإستخدام كروت الإئتمان و السداد النقدي و السداد عن طريق الشيكات .

ب. مشكلات شحن وتسليم المنتجات وكيفية التغلب عليها : ¹²

إن التكلفة المرتفعة للشحن و التأخرات التي يمكن أن تحدث بالنسبة لوصول المنتجات إلى طالبيها و مشكلة التخزين هي من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الافتراضية . و تجعل التعامل معها أكثر خطورة . و توجد عدة خطوات يمكن إتباعها للتغلب على هذه المشاكل منها عقد إتفاقيات مع شركات الشحن و توفير مخازن بأقل تكلفة بالإضافة إلى تقديم المعلومات الكافية لكسب ثقة المتعاملين و من

الأفضل أن يتم التعاقد مع الشركات المتخصصة في مجال الشحن الآمن و التي تحافظ على المنتج أثناء النقل بالإضافة إلى أن التغليف الجيد يساعد على المحافظة على المنتجات و يخفف من الأضرار الناجمة عن النقل .

ج. التسويق الإلكتروني :

يعد التسويق الإلكتروني من أهم أسس المؤسسات الافتراضية حيث أن معظم الشركات تلجأ إلى إنشاء مواقع إلكترونية قصد إستغلالها في الترويج و التعريف بمنتجاتها و كذلك قصد جمع المعلومات حيث يعتبر من أهم الوسائل في ذلك لسهولة إستعمالها و إتساع إستعمالها كما أنها تساعد في الإتصال بالعملاء و المنافسين على السواء بالإضافة إلى كل ذلك فإنه يمكن للمؤسسة من خلاله تقييم سياستها التسويقية و التعريف بمنتجاتها و أسعارها و مميزاتها كما أنها يمكنها دعم العلاقة بين عملائها و موزعيها كما أنه يساعد في إتمام مشاريع بين وظيفتين ليستا في نفس المكان الجغرافي .

د. حساب الإستثمارات الناتجة عن تأسيس مؤسسة افتراضية :

و يكون ذلك من خلال إنشاء موقع إلكتروني لها و الذي يجب أن تراعي فيه ما يلي :¹³

- حجم وطبيعة عمل جهة الموقع ؛
- أهداف إنشاء الموقع (الإعلان و الدعاية للتجارة ، لتقديم الخدمات .) ؛
- حجم و مستوى التكنولوجيا و البنية التحتية و الكوادر البشرية في المؤسسة ؛
- عدد و طبيعة و تنوع المنتجات والخدمات التي تقوم المؤسسة بتوفيرها ؛
- طريقة إنشاء الموقع ؛
- طبيعة توطين الموقع داخليا في المؤسسة أو الإستضافة بالشركات المتخصصة ؛
- طريقة إدارة و صيانة الموقع ؛
- درجة فعالية وآلية الموقع؛
- قابلية النمو و التوسع .

6.2 مزايا وعيوب المؤسسات الافتراضية :

للمؤسسات الافتراضية العديد من المزايا والعديد من العيوب إن هذه المزايا والعيوب تكمن في ما مدى تأثيرها في الإقتصاد و مدى قدرتها على تحقيق المنافع الإقتصادية إن معظم المؤسسات تهدف إلى محاولة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة إلا أن الإعتماد على هذا الجانب قد يكون مهددا لها ويظهر ذلك خاصة في الصناعات التي تشهد تطورا سريعا مثل مجال صناعات الحواسيب لذا يكمن دور المؤسسات الافتراضية في محاولة التغلب على هذا الجانب لأنها تعتبر ذات مرونة كبيرة وقدرة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية عكس المؤسسات التي

تعتمد على الوسائل المادية خاصة الآلات الضخمة فإنه من الصعب إن لم نقل من المستحيل عليها مواكبة هذا التغيير. كما أن المؤسسات الإقتصادية يمكن لها أن تكون حلا من الحلول للإندماج مع مؤسسات أخرى لتحقيق أهداف مختلفة . أن المؤسسات الإقتصادية تعتمد على قدرات الآخرين لذا فإن لها قدرة إختيار أحسن مورد و بأقل تكلفة ، كما أن لها القدرة على الإستجابة للتغيرات السريعة في الإقتصاد ،ويمكن لها أيضا تغيير نشاطها وبشكل سريع إن لزم الأمر .

أما في ما يخص عيوب هذه المؤسسات الإقتصادية فيمكن أن نلخصها في كون المؤسسات الإقتصادية تبقى دائما تحت وطأت الموردين و الشركاء الإقتصاديين كما أنه في حالت تعاقدتها مع مجموعة من الموردين و الشركاء لأنه من الصعب التنسيق بينهم بشكل جيد يوصل المؤسسة إلى تحقيق أهدافها .وهذا ما يجعل التنظيم أكثر تعقيدا مما نتصور .بالإضافة إلى كون المؤسسة الإقتصادية تفقد هويتها من خلال تعاملها مع مجموعة من الموردين والشركاء والعمال من مختلف الجنسيات و يقطنون في مختلف البلدان .

7.2 قياس النشاط الإقتصادي و علاقته بالميزة التنافسية :

و نقصد به دراسة حجم النشاط الإقتصادي في المؤسسة مقارنة بالنشاط المادي و تطوره و كذلك علاقة ذلك بخلق ميزة تنافسية لدى المؤسسة و من خلال ذلك تتجلى بوضوح مكونات المؤسسات الإقتصادية والتي تتمثل في المكان ، التنظيم ، القدرات ، المعلومات و الميزة التنافسية .

أما عن الشكل الموالي فبالإضافة إلى ما يقدمه من مكونات المؤسسات الإقتصادية فإنه يحاول التطرق و التركيز على وظيفة الإنتاج . أنظر الشكل رقم (01)

خلاصة :

من خلال دراستنا نخلص إلى مجموعة من النتائج و المعلومات حول كل من البنوك و المؤسسات الإقتصادية :

أما فيما يخص البنوك الإقتصادية فنجد أنها تقوم أساسا على مدى إعتادها على العنصر التكنولوجي و بالأخص الأنترنات (الشبكة العالمية) أو الشبكات الداخلية و تساعد هذه البنوك في تطور الإقتصاد و تسريعه خاصة في مجال التسهيلات المالية و سرعة إنتقال الأموال داخل الدولة أو عبر الحدود و من فوائد هذه البنوك أيضا نجد أنه يوفر المعلومات إلى عملائه و يعرض خدماته بشكل يساعد الزبائن على حسن الإختيار كما أنه يوفر المعلومات للمستثمرين المرتقبين كما أن البنك الإقتصادي يسهل معظم العمليات المصرفية و يساهم في تخفيض التكاليف و الوقت و المجهود المبذول لإنجاز كل عملية .

رغم أن للبنك الإقتصادي هذه الإيجابيات إلا أن لديه العديد من السلبيات و المخاطر والتي منها صعوبة التحكم فيه و سهولة تهريبه من الضرائب المفروضة عليه بالإضافة إلى جهلها أي البنوك الإقتصادية بقوانين الدول التي تعمل فيها بسبب تعدد هذه الدول يمكن أن يخلط الأمر بالنسبة لها و بالنسبة لهذه الدول و هذا بالإضافة إلى عمليا غسيل الأموال المحتملة والتي تتم بشكل كبير عبر هذه البنوك و هذا لصعوبة التحكم فيها كما قلنا . و يبقى عامل الثقة أحد أهم الصعوبات التي تواجهها هذه البنوك حيث أنها تبقى دائما مجال شك لدى العملاء و رغم هذه المخاطر و الصعوبات فإنها تبقى حلا من الحلول يمكن لدول العالم الثالث إستعمالها كبديلا للإصلاحات البنكية و لكن يجب عليها توخي الحذر في التعامل معها و فرض قوانينها بشكل يسمح لها التحكم فيها و الإستفادة منها إلى أكبر حد ممكن . كما تعتبر البنوك الإقتصادية أحد العوامل المساعدة على مواكبة التغيير الحاصل في المجال الإقتصادي و خاصة في المجال التجاري و نقصد بذلك التجارة الإلكترونية .

في حين أن المؤسسات الافتراضية فإننا نخلص إلى كون هذا التطور التكنولوجي الذي سمح بإمكانية الإتصال و التعاقد بين العديد من المؤسسات والموردين والعملاء وكذلك بالنسبة للمنافسين سهل من ظهور هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى عوامل أخرى وقد رأينا أن التسويق الإلكتروني يعتبر من أهم الأسس التي تعتمد عليها المؤسسات الافتراضية. كما أننا نخلص إلى كون المؤسسة الافتراضية تعتبر تلك المؤسسة التي لا حدود لها من حيث المكان والتنظيم كما أنها تعتمد أساسا على الإمكانيات الفكرية مقارنة بالإمكانيات المادية كما أنه يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على هذا التطور في التكنولوجيا في خلق ميزة تنافسية تواجه بها منافسيها في السوق .

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول 01 : التطور في شكل البنك الافتراضي

التحديات في تكنولوجيا المعلومات	أساليب تشغيل البيانات	التطبيقات المصرفية
الجيل الأول: في الستينات	التشغيل المتوازي للشبكات	- سرعة مناولة الشبكات أوتوماتيكية - المحاسبة ودقة المحاسبات
الجيل الثاني : في السبعينات والثمانينات	التشغيل الفوري	- آلات التحويل الأوتوماتيكي للأموال . - كروت الإئتمان الدائنة والمدينة - الصيرفة التلفونية . - السحب الفوري للنقدية .
الجيل الثالث في التسعينات حتى 2002	- تخصيص كمبيوتر خادم للعملاء - تسهيل التعامل مع البنك عن طريق الأنترنت - تخصيص مواقع للبنوك على الأنترنت	- التعاون في العمليات الحسابية . - نظام معلومات المتعاملين . - العمليات المصرفية من المنزل . - مركزية العمليات المصرفية الخلفية - إدارة محافظ الإستثمار فوريا . - تقليص دور السماسرة .

المصدر : فريد راغب النجار . الإستثمار بالنظم الإلكترونية . مصر 2004 . ص 276 .

الجدول 02 : المفاهيم والممارسات الأساسية للإقتراب من المؤسسة الافتراضية

المفاهيم	الممارسات	تفسير الإقتراب من النشاط الافتراضي
- المرونة	إنتاج أنواع وتشكيلات عديدة من المنتجات باستخدام نفس المجموعة من الآلات .	ساهم في تفكيك منطق الخط الإنتاجي وبالتالي تحقيق الكفاءة خارج الطريقة الفضلى الوحيدة التي دعا إليها تاييلور
- السرعة	سرعة الإستجابة للتغيرات في السوق والتكنولوجيا فرضت الرقابة والتجسيم وتعجيل العمليات والجدولة والخطط .	من أجل كسب السرعة قرار الشراء بدلا من الصنع ، التوريد الخارجي بدلا من الإنتاج داخل الشركة
- التجسيم	التخلص من الوحدات المتعثرة وإستبدالها بالقدرات الأفضل للآخرين	الصغير أفضل ما دام الآخرون يمكن أن يعملوا من أجلنا
- التنظيم الإقليمي والشبكي	التنظيم الأفقي و بدرجة أكبر الشبكي هو أكثر إستجابة لتقاسم المعلومات وإدارة الشركة كثيفة المعرفة .	التنظيم الشبكي ضروري لفرق العمل الافتراضية داخل الشركة وخارجها .
- مواقع العمل البديلة	يمكن للأفراد أن يعملوا من مكاتب خارج الشركة أو من منازلهم أو لدى موردي الشركة	العمال الافتراضيون أكثر مرونة وأقل تكلفة لأن الشركة ستكون أصغر وأكثر مرونة .
- التوريد الخارجي	الإستفادة من الأفضل في السوق ، خفض المخزون أو المخزون الصفري .	التحرر من الإنتاج كل شيء ، المخازن وإستبدالها بعقود أو علاقة معلومات .
- الإئتلاف	الشركات بدلا من التكامل المادي و الهرميات . التكامل مع قدرات الآخرين ممكن ومطلوب .	أن الشراكة تعني أن شركة أخرى أو طرف خارج الشركة أصبح جزء من الشركة . الافتراضي ممكن ومطلوب .
- النظر خارج مجال الشركة	إستغلال الفرص خارج مجال تركيز الشركة .	فرص أكبر للأعمال و الشركة الافتراضية أقدر على تحقيق ذلك

المنافسة على أساس المجموعة	الشركات التي ترتبط سوية من أجل هدف مشترك . ضرورة في مجالات الأعمال الأكثر تعقيدا وتطورا .	أن الشركات التي تكون كوكبية فعالة تكون أكبر قدرة على مواجهة المجموعات الأخرى و على فرض مواصفاتها الفنية في المجالات الأكثر تعقيدا أو تطورا .
----------------------------	--	---

المصدر : نجم عبود نجم .التجارة الإلكترونية . العربية السعودية ص ص 366،365

الشكل 1 : يمثل المكونات الخمسة و توصيف وظيفة الإنتاج

المكان	التنظيم	القدرات	المعلومات	الميزة
الفضاء	أفقي -شبكي على أساس السوق	خارجية	تقاسم المعلومات	قصيرة الأمد
المكان	هرمي على أساس المهام	داخلية	هرمية المعلومات	طويلة الأمد ولكن حرجة
توصيف وظيفة الإنتاج : من المادي إلى الافتراضي				
- الربيعية الأولى : 25 - 1 % مصنع يقوم بالإنتاج موقع واحد الربيعية الثانية : 26 - 50 % مصنع يقوم بالإنتاج في عدة فروع متكاملة . الربيعية الثالثة : 51 - 75 % مصنع تجميع يشرك الموردين في إنتاج الأجزاء المطلوبة . الربيعية الرابعة : 76 - 100 % مكتب تعاقد على الأجزاء و التجميع حسب الطلبات.	- الربيعية الأولى : 25 - 1 % مصنع يقوم بالإنتاج موقع نمطي الربيعية الثانية : 26 - 50 % مصنع يقوم بالإنتاج منتجات من أجل الطلبية . الربيعية الثالثة : 51 - 75 % مصنع يتداخل مع الموردين في إنتاج الأجزاء بشكل تفاعلي . الربيعية الرابعة : 76 - 100 % مكتب فرق إفتراضية مع الموردين حسب الطلبات .	- الربيعية الأولى : 25 - 1 % مصنع قدراته الجوهرية في منتجه الأساسي الربيعية الثانية : 26 - 50 % مصنع قدراته الجوهرية في منتجاته المتنوعة أو المتميزة . الربيعية الثالثة : 51 - 75 % مصنع قدراته الجوهرية تتكامل مع قدرات الموردين في إنتاج بعض الأجزاء . الربيعية الرابعة : 76 - 100 % مكتب قدراته الجوهرية تتمثل في القدرات الجوهرية للموردين .	- الربيعية الأولى : 25 - 1 % هرمية المعلومات في مصنع تعبر عن هرمية تخطيط وتنفيذ الإنتاج الربيعية الثانية : 26 - 50 % مصنع معلوماته تنقل بشكل هرمي -أفقي حسب جدولة الطلبات . الربيعية الثالثة : 51 - 75 % مصنع معلوماته يتم تبادلها بشكل تفاعلي داخل الشركة و خارجها بوسائل إلكترونية الربيعية الرابعة : 76 - 100 % مكتب قاعدة معلوماته يتم تقاسمها مع الموردين وسائل إلكترونية .	- الربيعية الأولى : 1 - 25 % الميزة التنافسية مستدامة في المنتج النمطي الأساسي . الربيعية الثانية : 26 - 50 % الميزة التنافسية طويلة الأمد للتميز في تنوع المنتجات . الربيعية الثالثة : 51 - 75 % الميزة التنافسية قصيرة الأمد لتكامل قدرة المصنع مع قدرات الموردين في الإنتاج . الربيعية الرابعة : 76 - 100 % الميزة التنافسية قصيرة الأمد و متطايرة لإستخدام قدرات الموردين حسب السوق .

المصدر : نجم عبود نجم .التجارة الإلكترونية . العربية السعودية ص 376

الاحالات والمراجع:

- ¹ جمال خريس ، أيمن أبو خضير ، عماد خصاونة ، النقود والبنوك ، ط 1 ، الأردن 2002 ، ص 75 .
- ² فريد راغب النجار ، الإستثمار بالنظم الإلكترونية، مصر 2004 ،ص 275 .
- ³ Guy Hervier ,Le Commerce électronique , France 2001, P50.
- ⁴ عبد الحميد بسيوني ، التجارة الإلكترونية ، مصر 2003 .
- ⁵ صالح نصولي و أندريا شايختر ، البنوك الافتراضية مجلة التمويل والتنمية ، العدد 3 ، سبتمبر 2002 ، ص 48.
- ⁶ عادل أحمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي ، مصر 2004 ، ص 331 .
- ⁷ فريد راغب النجار ، الإستثمار بالنظم الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 277 .
- ⁸ مغاوري شلي ، البنك المحمول و النقود الإلكترونية ، 23/03/2006 ،
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177157413212&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout&ref=bodywww.2dahab.com
- ⁹ نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية ، العربية السعودية ، ص 357 .
- ¹⁰ أكرم عبد الوهاب ، التجارة الإلكترونية ، مصر 2004 ، ص 17 .
- ¹¹ Denis Ettighoffer ,L' entreprise virtuelle , France 2001, p184.
- ¹² أكرم عبد الوهاب ، التجارة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 54 .
- ¹³ عبد الحميد بسيوني ، التجارة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص 241 .